

مشاركة الشباب وتشغيلهم في الأردن

آذار 2021

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.



تصميم : م : نديم عبد الصمد

إعداد: لورا أ. نيووين هوفن

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

الملخص التنفيذي

كان لجائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من تدابير وقائية تأثير كبير على الاقتصاد الأردني المتعثر بالأصل، الذي سيستغرق سنوات للتعافي من تداعياته. يهدف هذا التقييم إلى دعم السياسات والتدخلات الاقتصادية ما بعد كوفيد-19 بهدف زيادة فرص العمل للشباب في الأردن، وتحقيقا لهذه الغاية، وبعد مراجعة الأدبيات المتوفرة، جرى تطوير ثلاثة مسوحات كمية.

1. مسح وطني، يهدف إلى تحديد تأثير أزمة كوفيد-19 على سوق العمل، الذي انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووصل إلى 170 مستجيبا.
2. مسح للمستفيدين الشباب، من التدريب العملي لمشروع المشاركة الشبابية والتشغيل والقروض للشركات الناشئة وبرامج التوسع¹، لتحديد تأثير دعم هذه البرامج على الشباب. وشمل هذا الاستطلاع 111 شخصا من المستجيبين.
3. مسح لقطاع الأعمال، يهدف إلى تحديد أثر أزمة كوفيد-19 والقطاعات الأكثر تضررا، وتحديد المبادرات المستقبلية لحثهم على توسيع وتوظيف المزيد من العمال. وقد وصل ثمانية من القائمين على التعداد الميداني إلى عينة ذات صلة إحصائية² من 300 شركة في البلقاء ومادبا والكرك والطفيلة وعمان والزرقاء وإربد.

كما عقدت أربع مجموعات نقاش مركزة، بمشاركة 5 - 7 مشاركين عن طريق منصة زوم، وجمعت هذه المجموعات أشخاصا من خلفيات أو تجارب مماثلة لمناقشة آثار وباء كوفيد-19 على سوق العمل، مقسمة بين القادة والناشطين الشباب، والنقابات العمالية والعمال، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وأصحاب العمل.

وأجريت ستة عشر مقابلة معمقة شبه منظمة، عبر مكالمات هاتفية، للتشاور مع خبراء في الاقتصاد وسوق العمل في الأردن، ومن بين هؤلاء الخبراء ممثل عن وزارة العمل، وثمانية ممثلين لمنظمات المجتمع المدني المحلية، بحيث ركز اثنان منهم على الأشخاص ذوي الإعاقة، وثلاثة على تشغيل الشباب، وواحد على المنظمات غير الحكومية، وناشط يعمل في تدريب الشباب، وممثلان نقابيان، وثلاثة خبراء مستقلون في مجال السياسات الاقتصادية.

وقد جرى تحليل جميع النتائج التي توصلت إليها المراجعة الأدبية، ومجموعات النقاش المركزة، والمسوحات الكمية، لتحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، وتحديد القطاعات الواعدة التي يجب استهدافها بالمبادرات، فضلا عن تقديم توصيات حول السياسات والتدخلات الاقتصادية، التي تهدف إلى زيادة فرص العمل للشباب في الأردن.

1 شمل برامج المشاركة الشبابية والتشغيل والتدريب المهني والتدريب العملي، ودعم ريادة الأعمال من خلال القروض ومهارات تطوير المنتجات. وتستهدف هذه المبادرات الشباب والشابات الذين تراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة، في حين تندرج النساء من جميع الأعمار في مكون تنمية ريادة الأعمال. والهدف المحدد لبرنامج التدريب العملي هو دعم تشغيل الشباب من خلال التعلم والتدريب، ومن ناحية أخرى، يهدف مسار تنظيم المشاريع إلى دعم رواد الأعمال من خلال إنشاء صناديق قروض متجددة للشركات الناشئة.

2 مستوى الثقة 95% وهامش الخطأ 5%.

كوفيد-19 في الأردن

تركت التدابير الوقائية التي نفذتها الحكومة استجابة لوباء كوفيد-19 تأثيراً شديداً على قطاعات مثل السياحة والمطاعم والفنادق والنقل العام والزراعة وصالحونات التجميل وغيرها من قطاعات الخدمات. وعلى رغم جهود الحكومة في دعم وتمويل الشركات، ارتفعت البطالة في عام 2020 إلى 25% وتحول نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي. وتعمل نصف القوى العاملة الأردنية تقريباً في الأعمال غير المنظمة، ولم يستفد هؤلاء العمال من الدعم الحكومي للشركات، وبدلاً من ذلك، اعتمدوا على صندوق المعونة الوطنية وغيره من الجمعيات الخيرية لتغطية متطلبات الحياة الأساسية خلال فترات الإغلاق، وتم حساب متوسط الخسارة، البالغ نحو 116 مليون دولار في اليوم نتيجة للتدابير الوقائية للإغلاق الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى ذلك، انتقل التعليم عبر الإنترنت، ما شكل تحديات للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأسر الفقيرة، فيما يتعلق بتوافر الإنترنت والأجهزة الإلكترونية، وكذلك للطلاب الذين فقدوا فرصة جمع الخبرات العملية أثناء تعليمهم.

ويوفر القطاع الخاص العديد من فرص العمل المختلفة، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل 95% من جميع الشركات المسجلة في الأردن وتوفر فرص عمل لنحو 60% من القوى العاملة الأردنية. ومع ذلك، فهي تتميز بمشاكل هيكلية، مثل الطابع غير الرسمي واسع النطاق للعمل، والتحديات ذات العلاقة بنقص السيولة وارتفاع مستويات الضرائب ونفقات التشغيل، وأدت التدابير المتخذة استجابة لأزمة كوفيد-19، مثل الإغلاق وتخفيض ساعات العمل، إلى تفاقم هذه التحديات.

كما أثرت التدابير الوقائية، مثل القيود المفروضة على عمليات التنقل وحظر التجول، بشدة على العمال في الأردن، وبخاصة العمال غير الرسميين الذين يعملون بدون عقد أو ضمان اجتماعي ويعملون في الغالب على نظام المياومة، كالمهاجرين واللاجئين. وقد تأثرت المرأة تأثراً شديداً بالأزمة، بسبب النسب الكبيرة من العاملات في القطاع غير المنظم، وتضاعف عبء الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر التي تقدمها النساء، وفي الوقت نفسه ازدادت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكافحت العديد من الأسر لضمان احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والإيجار والتدفئة والأدوية، ورغم زيادة احتياجات السكان، انخفضت خدمات الحماية الاجتماعية خلال فترة الإغلاق بسبب القيود التي فرضتها الحكومة بسبب صعوبة تقديم الخدمات الاجتماعية عن بعد، من قبل الحكومة والجمعيات الخيرية.

وإلى جانب الأثر الكبير على العمال وسبل عيشهم، فاقمت الأزمة وضع الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، إذ منع نقص وسائل النقل الكثيرين من الحصول على الغذاء والمال، بسبب القيود التي تحظر على الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً الخروج إلى الأسواق. وتأثر الأطفال ذوو الإعاقة بخاصة، حيث أغلقت مراكز الأطفال ذوي الإعاقة، ولم يصمم برنامج التعلم عبر الإنترنت للتعامل مع الطلاب والطالبات من الأشخاص ذوي الإعاقة.

يعاني الشباب من ارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة في الأردن، وخلال الربع الأخير من عام 2020، سجلت أعلى نسبة بطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (62.1 بالمئة) و20-24 سنة (47.9 بالمئة) من غير الجالسين على مقاعد الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة الشباب في المنطقة العربية الذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية ومستويات عالية من القلق بسبب العزلة والانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت.

وبسبب هذا الوباء، سيتم إعادة تشكيل سوق العمل بطرق مختلفة، حيث ستكون القطاعات الواعدة السابقة في حالة أزمة في السنوات القادمة، في حين سترتفع الفرص الجديدة في قطاعات أخرى، وينبغي أن يواجه إصلاح السياسات التحديات التي تطرحها أزمة كوفيد-19، بما يسمح للأردن بالاستفادة من مختلف قطاعات التجارة، مع زيادة قدرة الأردن على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

النتائج الرئيسية

المسح الوطني ومسح المستفيدين

- جميع المستجيبين الـ 111 المستفيدين من مشروع المشاركة الشبابية والتشغيل للتدريب العملي وبرامج القروض هم أردنيون، في حين أن 95% من الـ 170 المشاركين في الاستطلاع الوطني هم أردنيون، و3% سوريون و1% فلسطينيون و1% مصريون، ويتواجد معظم المستجيبين للمسح الوطني في عمان، بينما يقطن المستجيبون لمسح المستفيدين من مشروع المشاركة الشبابية والتشغيل في البلقاء ومادبا والكرك والطفيلة، التي تمثل المحافظات المستهدفة للمشروع للفترة من 2000 إلى 2005.
- كان المستجيبون في مسح المستفيدين عاطلين عن العمل أو متدربين مقارنة بالمستجيبين في المسح الوطني، بينما المستجيبون للمسح الوطني يعملون بدوام كامل أكثر بثلاث مرات، وكان معظم المستفيدين من برامج مشروع المشاركة الشبابية والتشغيل جزءاً من مسار تشغيل الشباب وشاركوا في برنامج التدريب العملي وبرنامج الزمالة، وأشار معظم الأفراد من الفئة العمرية 35 عاماً، إلى أنهم تلقوا مهارات تطوير المنتجات المؤسسية، حيث تمثل هذه المهارات عنصر تنمية ريادة الأعمال النسوية، في إطار مشروع المشاركة الشبابية والتشغيل.
- يعمل المستفيدون في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الصحي، وهو ما يفوق بكثير المتوسط في المسح الوطني، وتعمل المرأة في

العمل الاجتماعي والإنمائي وفي المؤسسات الحكومية في المسح الوطني، ومع ذلك فإن النساء أكثر تمثيلاً في قطاع الرعاية الصحية من بين المستفيدين، في حين أن ما يقارب نصف المستجيبين من الذكور يعملون في المؤسسات الحكومية.

مسح الأعمال

- من بين 300 شركة شملها المسح، هناك 91% من أصحاب الأعمال من الذكور؛ و88% منهم أردنيون، و6% مصريون، و3% سوريون، والباقي فلسطينيون ويمنيون، وهم بين الفئة العمرية 45-64 سنة، وتقع معظم الشركات في عمان، مع تمثيل جيد في المحافظات المستهدفة الأخرى، بما في ذلك البلقاء، مادبا، الكرك والطفيلة، حيث قطاعا التصنيع والتجزئة هما الأكثر تمثيلاً بين الشركات التي شملها المسح، تليها الخدمات الاجتماعية، والعقارات والبناء، والفنادق والمطاعم، والكهرباء والمياه، والاتصالات، والزراعة، وكانت الخدمات المالية والنقل الأقل تمثيلاً.
- معظم الشركات التي شملها المسح هي شركات صغيرة ومتوسطة، وهناك 60% من الشركات توظف ما بين 2 إلى 5 أشخاص. وفيما يتعلق بالفرص المتاحة للشباب، لا تقدم الشركات وظائف لتدريب الشباب، حيث أن 97% من الشركات لم يكن لديها متدربون و85% ليس لديها متدربون بأجر.
- 87% من الشركات التي شملها المسح لا توظف عاملات على الإطلاق، و95% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الذكور ليس لديها موظفات - وهذا يشمل أي أعمال فردية - وعلى العكس من ذلك، فإن 37% من الأعمال التجارية التي تقودها النساء لا يوجد بها سوى موظفات، - بما في ذلك أي أعمال تجارية فردية -، وهذا يوضح البيئة غير الشاملة للموظفات في الأعمال التجارية، كما يمكن أن يشير إلى أن أصحاب الأعمال لا يبلغون عن موظفاتهم إذا تم توظيفهن بشكل غير رسمي.

الفئات الأكثر ضعفاً

- **عمال المياومة:** نظراً لارتفاع نسبة العمال غير المنظمين، التي بلغت 48% من القوى العاملة في الأردن، فإن نسبة كبيرة من السكان لا تستفيد من حقوق العمال الأساسية ويواجهون تحديات في سوق العمل، وهو ما تفاقم بسبب أزمة كوفيد-19، وقد تأثر عمال المياومة بشكل خاص بسبب عدم شمولهم في قانون العمل. ولذلك ليس لديهم عقود أو ضمان اجتماعي أو تأمين صحي، فعلى سبيل المثال: تقدمت أعداد كبيرة من العاملين في قطاع النقل العام

بطلبات للحصول على الدعم الحكومي ولكنهم لم يتلقوا الدعم، رغم أنهم يعتبرون عمال مياومة، ورأى المشاركون في مجموعة النقاش المركزة مع النقابات العمالية أن هناك غيابا للتخطيط الاستراتيجي من جانب الجهات الفاعلة المسؤولة عن هذا القطاع، وبخاصة وزارة العمل ووزارة النقل، ما وضع العديد من العمال تحت خط الفقر المدقع.

- **النساء:** واجهت المرأة العاملة تحديات خاصة بسبب الجائحة، مثل إغلاق الحضانات ورياض الأطفال، وأشارت النساء في مجموعات النقاش المركزة إلى عدم وجود سياسات عادلة تدعم النساء.

- **الأشخاص ذوو الإعاقة:** تم ذكر الأمر ذاته في السياسات التي طبقت خلال الأزمة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لم تأخذ هذه السياسات بالاعتبار الشباب والشابات من ذوي الإعاقة. على سبيل المثال: كان التعليم عن بعد محدودا للأشخاص ذوي الإعاقة، ولم يراع التعلم عن بعد جميع أنواع الإعاقة، مثل الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

- **السوريون:** السياسات الحكومية لحماية العمال وتخفيف حدة آثار الجائحة غالبا ما تستهدف العمال الأردنيين فقط، باستثناء الفئات السورية وغيرها من الفئات الأكثر ضعفا، وأشار المشاركون في مجموعة النقاش المركزة لأصحاب الأعمال إلى أن برنامج استدامة الحكومي لا ينطبق إلا على العمال الأردنيين، في حين أن قطاع المطاعم على سبيل المثال لديه 50 بالمئة من العمال الأجانب و50 بالمئة من العمال الأردنيين.

- **إمكانية الوصول:** أنشأت الحكومة هياكل لدعم أصحاب الأعمال والعمال والفئات الضعيفة المتعثرة، ولكن غالبا ما كانت هناك مشكلات في الوصول إليها، واضطرت المنظمات التي كانت تنفذ أنشطة للفئات الأكثر ضعفا من كبار السن إلى وقف أنشطتها بسبب التدابير الحكومية التي تحد من التنقل والتجمعات العامة.

الشباب

- **الصحة النفسية:** أشار المشاركون في مجموعة النقاش المركزة مع الشباب إلى أن الأزمة أثرت بشدة على الصحة النفسية للشباب، وقال أحد المشاركين: «قبل كورونا، كان لدى الشباب أمل، مهما كان صغيراً، في الحصول على وظيفة، ولكن بعد كورونا، فقدوا هذا الأمل نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي».
- **القطاعات:** ظهر من مجموعات النقاش المركزة مع النقابات العمالية والعمال، أن القطاعات التي توظف في الغالب الشباب، مثل السياحة والنقل والخدمات، قد استغنت عن العديد منهم بسبب الأزمة، وتأثرت أيضاً جميع سلاسل التوريد المرتبطة بأسواق المواد الغذائية والمطاعم وقاعات المناسبات وغيرها، وقال صاحب عمل: «قبل عام، كان الشباب يحصلون على تدريبات في المراكز الثقافية، ويحصلون على شهادات الخبرة وأكثر، وقد تم توظيف بعضهم بعد هذه الدورات، ولكن هذا توقف تماماً الآن».
- **التعليم:** أدى الانتقال إلى التعليم عن بعد «عبر الإنترنت» إلى زيادة نطاق التعليم من خلال إزالة حاجز الوقت وتكلفة التنقل للطلاب في المناطق النائية، وبالرغم من ذلك ظهر ضعف في توفر الأجهزة اللازمة للوصول إلى خيارات التعليم، وقد أثر ذلك على العديد من الأسر الفقيرة، حيث جرى تقاسم الأجهزة بين الآباء والأبناء، بالإضافة إلى ذلك أكدت كل من مجموعات النقاش المركزة من النقابات العمالية والقادة الشباب أن جودة التعليم عبر الإنترنت هي أقل من التعليم التقليدي، ولا توجد فرصة لاكتساب المهارات العملية، ما سيؤثر على المجموعة الحالية من الطلاب كمنافسين على الوظائف في سوق العمل.

- الاهتمامات: لا ينظر الشباب فقط إلى مدى توافر فرص العمل في قطاع ما، إذ اتضح من نتائج المسوحات الكمية أن تفضيلهم لقطاع معين كان في الغالب بسبب اهتماماتهم الشخصية وشغفهم، ولكن ارتفاع الرواتب وفرص العمل كان لهما دور أيضا في تفضيلاتهم لعمل ما. وكان الرجال يفضلون ظروف العمل الجيدة وفرص العمل المرموقة أكثر من النساء، في حين تفضل النساء توافر فرص العمل، وزيادة الأجور وتوافر الامتيازات. وأشار المبحوثون إلى أنهم يفضلون العمل في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الإنساني والتنموي، وأشار كل من المستجيبين في المسح الوطني ومسح المستفيدين على وجه التحديد، إلى الوظائف في المناصب الإدارية كأفضلية لهم، تليها الوظائف في قطاعي الصحة والغذاء، غير أن المستجيبين في المسح الوطني، كانوا أكثر ميلا إلى تفضيل الوظائف التقنية والهندسية مقارنة بمسح المستفيدين.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- أثرت التدابير المتخذة استجابة لأزمة كوفيد-19 مثل الإغلاقات وتخفيض ساعات العمل، تأثيرا كبيرا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدرجة أن بعضها غير قادر حاليا على دفع الإيجار بسبب نقص الدخل، ما أدى إلى خطر إغلاق هذه الشركات، وتوقعت جميع المجموعات النقاشية المركزة لأصحاب الأعمال التجارية والنقابات العمالية والمنظمات الدولية غير الحكومية وخبراء أن يستغرق الأمر سنوات إلى أن يتم التعافي الكامل في جميع القطاعات، وأشار ممثل وزارة العمل إلى أن هناك قطاعات أكثر تضررا من غيرها، مثل قطاعي السياحة والزراعة، وأنها ستحتاج بالتأكيد إلى أكثر من عام للتعافي، وخلال هذه الفترة سيتسم سوق العمل الأردني بعدم الاستقرار.
- تم تحديد القطاعات الرئيسية الأكثر تضررا في الأردن من خلال مجموعات النقاش المركزة مثل السياحة والبناء والنقل والزراعة وقطاع الخدمات مثل قاعات الزفاف والمطاعم، والقطاع التجاري مثل الشركات الصغيرة بشكل عام، باستثناء القطاعين الحكومي والعسكري، بسبب عدم تأثر دفع الرواتب. وأشار المستجيبون في المسوحات إلى أن معظم العاملين في قطاعات التجارة والبناء والسياحة هم الأكثر تضررا من فقدان الوظائف، وتعتبر وزارة العمل هذه القطاعات هي القطاعات الأكثر تضررا في الأردن، باستثناء قطاع البناء، وهو قطاع يتألف من نسبة عالية من العمال غير المشمولين بقانون العمل، ما يرجح أنه قد لا يكون في نطاق إحصاءات الوزارة.
- من وجهة نظر المستجيبين بقيت مبادرات الحكومات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الورق، ويشير المبحوثون في المجموعات النقاشية المركزة إلى أن البنوك لم تلتزم بقرارات الحكومة

مع فترة سماح أقساط القروض لمدة ثلاثة أشهر، كما أن شركات الكهرباء والمياه لم تمثل لهذه القرارات، وما تزال تقطع الخدمة إذا لم تدفع الفواتير. كذلك أشار مشاركون من مجموعات النقاش المركزة لأصحاب الأعمال أن الحكومة لا تدعم الأعمال التجارية بالطريقة المناسبة، وأن ما كان ينشر على وسائل الإعلام هو مجرد ترويح، حيث لم يصل إليهم أي من الدعم المعلن من البنك الدولي الذي بلغ 500 مليون، وواجه العديد منهم تراكم الديون وإغلاق المشاريع والإفلاس. •

ينعكس ذلك أيضا في نتائج مسح الأعمال التجارية، حيث أشار أكثر من ثلث أصحاب الأعمال التجارية إلى أنهم فصلوا موظفين منذ بداية الأزمة، واضطرت الشركات في الطفيلة والزرقاء إلى الاستغناء عن العمال، وأشار 91% من الشركات التي شملها المسح أنها شهدت ولا تزال انخفاضا في الإيرادات.

• أظهر مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن الآثار الرئيسية للقيود المفروضة على الأعمال التجارية هي تحديات مرتبطة بالتدفق النقدي وانخفاض الطلب، وتماشيا مع ذلك أشار أصحاب الأعمال الذين شاركوا في المجموعة النقاشية المركزة، إلى أنهم لا يتوقعون أن يكونوا قادرين على التعافي دون دعم من الدولة، لأن زيادة الأرباح وزيادة قدرتهم على العمل ترتبط بالتعافي من خسائرهم.

الفرص

• تم سؤال المبحوثين في كل من مجموعات النقاش المركزة والخبراء الرئيسيين، عن فرص العمل المحتملة للشباب، وبشكل عام اتفق المبحوثون على أن العوامل الرئيسية التي تعوق مشاركة الشباب في العمل هي: انعدام ظروف العمل اللائق، مثل الأجر اللائق والتأمين الاجتماعي والصحي، فضلا عن ثقافة العيب حول مهن معينة، مثل الميكانيك. لكن الشعور السائد هو أن الأزمة غيرت عقلية الشباب الأردني، الذي يرغب الآن في العمل في قطاعات مثل الصناعة والزراعة، لكن غياب ظروف العمل اللائق في هذه القطاعات لا يزال يسبب التردد على الاقبال عليها.

• بشكل عام، كان المستجيبون متشائمين بشأن فرص العمل المتاحة للشباب في قطاعاتهم، بسبب تداعيات الأزمة وارتفاع معدلات البطالة، ويعتقدون أن الأمر قد يستغرق سنوات للتعافي، قبل أن تكون هناك فرص عمل مرة أخرى، ومن مجموعات النقاش المركزة مع المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تبين أن الشباب، وبخاصة خريجي الجامعات، يميلون الآن إلى فتح أعمالهم التجارية الخاصة، بسبب الظروف الاقتصادية.

• القطاعات التي تم تحديدها في مجموعات النقاش المركزة ومن الخبراء على أنها يمكن أن توفر فرص عمل للشباب في السنوات القليلة القادمة هي:

- **تكنولوجيا المعلومات** والقطاعات الأخرى المتصلة بالعمل عن بعد، مثل خدمة العملاء وقطاع التكنولوجيا والتسويق الرقمي والألعاب وأعمال الترجمة والتجارة الإلكترونية، كانت مرنة أمام القيود المختلفة المفروضة نتيجة لأزمة كوفيد-19، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، نما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 37%.
- **مشاريع ريادة الأعمال**، مثل تكنولوجيا المعلومات وإعادة التدوير، وتواجه الشركات الناشئة عددا من التحديات، حيث تعتبر الشركات الناشئة مساوية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي فهي تخضع لنفس الضرائب ويجب أن تدرج موظفيها في الضمان الاجتماعي، وهناك فرص لدعم ريادة الأعمال من خلال الحاضنات، للمساعدة في تطوير المشاريع القائمة إلى منتجات قابلة للتسويق.
- **السياحة المحلية**، وبخاصة السياحة البيئية، حيث تظهر الدراسات التي أجريت قبل انتشار الوباء أن الأردنيين سينفقون المزيد على السياحة المحلية إذا كانت هناك منتجات سياحية مناسبة، ويمكن توليد فرص عمل في السياحة الداخلية من خلال إشراك القطاع الخاص في الحملات الترويجية لأقل الوجهات شهرة، وتشجيع الاستثمار في أماكن الإقامة الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مستوى الوعي تجاه السياحة الداخلية.
- **الاستثمارات في القطاع الزراعي** والأمن الغذائي، واتفق المشاركون في جميع مجموعات النقاش المركزة على أن القطاع الزراعي بحاجة إلى تنظيم لزيادة حماية عماله وزيادة جذبه للشباب، وبخاصة ما يتعلق بالأجور المنخفضة، وأشار المبحوثون إلى أن الحكومة تملك الكثير من الأراضي، واقترحوا توفير هذه الأراضي للشباب للعمل عليها، وقد تعاونت وزارة العمل مع الشركات لتوظيف الشباب في القطاع الزراعي، غير أن الأموال المخصصة لهذه المشاريع سحبت بسبب أزمة كوفيد-19
- تم تحديد **منظمات المجتمع المدني** على أنها جهة من المحتمل أن توفر فرص عمل للشباب، ورغم ذلك يجب تمكين هذا القطاع من خلال توسيع مساحة عمل منظمات المجتمع المدني، ومواجهة التحديات في الحصول على التمويل الأجنبي وفي تنفيذ عملها بحرية.

- **قطاع الشحن والتخليص**، مثل الشحن الجوي والبحري، حيث استمر الشحن حتى أثناء إغلاق الشحن الجوي في المطار، مما أتاح فرصة مرنة لأن الطلب على الشحن الجوي مطلوب على نحو دائم، ومع ذلك، كانت إجراءات الاستفادة من هذه الفرصة ضعيفة للغاية.
- **قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية**، يساهم القطاع بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني ويعمل به أكثر من 10,000 شخص، بالإضافة إلى أنه أحد القطاعات التي تضم أعلى نسبة من النساء، حيث ينمو قطاع الأدوية بمعدل 25% سنوياً. وهناك مجال للتوسع في القطاع من خلال السياحة العلاجية.

توقعات قطاعات الأعمال

- في مسح الأعمال التجارية، سئل أصحاب الأعمال عن توقعاتهم الاقتصادية والتحديات المحتملة مواجهتها، وكانت هناك اختلافات على مستوى المحافظات، باستثناء الشركات في الطفيلة، حيث يتوقع 40% إلى 60% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأخرى أن ينخفض نشاطها الاقتصادي، بينما التوقعات في الطفيلة هي التوسع الاقتصادي، وأشارت ثلثا الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أنها تخطط لتوظيف شخص واحد على الأقل في السنوات الثلاث القادمة، تليها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمّان، حيث يشير ما يقارب نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ذلك، أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الزرقاء والبلقاء فهي لا تتوقع التوسع الاقتصادي، ولا تتوقع 84% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكرك توظيف أي موظفين في السنوات الثلاثة القادمة، كما هو الحال بالنسبة إلى 75% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلقاء.
- بشكل عام، كانت معظم الشركات إيجابية بشأن توافر فرص العمل للشباب في السنوات القليلة القادمة في قطاعاتها، وتوقعت الشركات في الطفيلة وعمّان ومادبا الكثير أو قدراً معقولاً من فرص العمل للشباب، في حين أن الشركات في الكرك كانت أكثر تشاؤماً بشأن فرص العمل، وكأسباب لانعدام الفرص في المستقبل القريب، أشارت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى كفاية السوق، والركود الاقتصادي، ووباء كوفيد-19، وانخفاض الطلب والدخل.
- وعند سؤال الشركات عن استعدادها لتوفير الفرص للشباب، أشار ثلثا الشركات إلى أنها لن تستطيع توفير برامج تدريبية للشباب، وأشارت

- صاحبات الأعمال من النساء، ما يقارب أربع مرات أكثر من الرجال، أنهن يوفرن بالفعل برامج تدريبية للشباب، حيث تشير نصف الشركات التي شملها الاستبيان في الطفيلة وربعها في مادبا إلى أنها على استعداد لبدء برامج التدريب، في حين أن الشركات في إربد هي الأقل احتمالا لإتاحة ذلك (84% أجابوا بالرفض).
- وتشمل العوائق الرئيسة التي تعترض التوسع الاقتصادي، كما حددها أصحاب الأعمال، ما يلي:
 - نقص في الحصول على التمويل (30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني أشارت إلى ذلك، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي ذكرتها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزرقاء والكرك ومادبا والطفيلة وعمان).
 - انخفاض الطلب (28% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني، السبب الرئيس في الزرقاء والبلقاء وعمان)
 - القيود الحكومية المتعلقة بكوفيد-19 (16% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني، السبب الرئيس في البلقاء والطفيلة)
 - التحديات في التدفق النقدي (11% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني، السبب الرئيس المذكور في مادبا)
 - العقوبات القانونية والإدارية (10% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني، السبب الرئيس في الطفيلة).
 - وعند سؤالهم عن توقعاتهم لتداعيات كوفيد-19 في قطاع أعمالهم في السنوات الثلاث القادمة، أشارت نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع في مادبا والبلقاء وعمان والطفيلة إلى أنها تتوقع أزمة عميقة، وأشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلقاء إلى أن قطاعها سيظل مستقرا، أما أولئك الذين يعملون في الكرك فهم الأكثر تفاؤلا، فبينما أشار نصفهم تقريبا إنهم يتوقعون أزمة عميقة، أشار واحد من كل عشرة أشخاص إلى إن قطاعهم سوف يزدهر.

المهارات ذات الصلة

- كان هناك إجماع في الآراء بين المستجيبين على أن معظم المهارات المطلوبة في سوق العمل تتصل بالمهارات العملية، ويعتبر ذلك تحديا للطلاب الذين اضطروا إلى التوجه إلى التعليم عن بعد بسبب أزمة كوفيد-19.
- ستصبح التكنولوجيا ومهارات البرمجة أكثر أهمية. حيث أصبح من الضروري للموظفين أن يعرفوا عن التحول الرقمي، مثل صيانة السيارات الكهربائية والهجينة، وبالإضافة إلى ذلك، يختار عدد أكبر من الفتيات المهن

الذكورية التقليدية مثل صيانة الآلات، كما أشار الى ذلك أحد المستجيبين في مؤسسة التدريب المهني.

- وقد تسبب الوباء في التحول إلى العمل عبر الإنترنت والعمل عن بعد، حيث تطور وجود الشركات عبر الإنترنت مثل قنوات التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، وأدى ذلك إلى ظهور الوظائف الرقمية والبعيدة، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر ويمكن دعمه بخطة واضحة لتمكين الشباب من اختيار هذا المسار.

- وفيما يتعلق بالتغيرات في العمل عبر الإنترنت والعمل عن بعد، أشار أكثر من ثلاثة أرباع الشركات التي شملها الاستبيان إلى أن التكنولوجيا لم تغير عملها خلال الجائحة. وكانت التغيرات الأكثر شيوعاً أنهم طوروا موقعا إلكترونيا أو صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو نقلوا الأنشطة عبر الإنترنت، حيث أشارت 20% و 5% من الشركات إلى ذلك على التوالي. وكانت الأعمال التجارية التي تقودها النساء أكثر تبنيًا لهذه الطرق الجديدة للعمل، وبالنظر إلى ارتفاع نسبة الشركات التي تشير إلى أن عملها لم يتغير بسبب التكنولوجيا، فإن ربع الشركات فقط تشير إلى أنها تعتقد أن المهارات المطلوبة من الشباب في قطاع أعمالهم ستتغير في السنوات القليلة القادمة.

الاستنتاجات

- على الرغم من مبادرات الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال أزمة كوفيد-19، فقد اضطرت العديد من الشركات إلى تقليص قوتها العاملة بسبب الخسائر التي تكبدتها، ما أدى في بعض الأحيان إلى فصل جميع الموظفين باستثناء موظف واحد، وكانت الآثار الرئيسية على أصحاب الأعمال التجارية نتيجة القيود هي تحديات في التدفق النقدي وانخفاض الطلب وصعوبات في دفع الرواتب.

- وعموماً، كان المستجيبون متشائمين بشأن فرص العمل المتاحة للشباب في قطاعاتهم، بسبب تداعيات الأزمة وارتفاع معدلات البطالة. غير أنه تم تحديد بعض القطاعات على أن لديها إمكانيات في السنوات القليلة القادمة، وقطاع النمو الرئيسي المحتمل هو قطاع تكنولوجيا المعلومات وغيره من القطاعات التي تعمل عن بعد، مثل التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية، بسبب التحول إلى العمل عن بعد وعلى الإنترنت الذي تسبب فيه الوباء. كما تم تحديد زيادة الأعمال كمسار رئيسي للعمالة للشباب، حيث أن القطاعات المحددة التي من المحتمل نموها السياحة الداخلية، وبخاصة السياحة البيئية، وقطاع الأدوية وإنتاج الإمدادات الطبية، وأجمع المبحوثون على أن القطاع الزراعي يحتاج إلى

إصلاح شامل وزيادة الأجور والحماية الاجتماعية والنقل الآمن من أجل زيادة جاذبية هذا القطاع.

التوصيات

وفيما يلي التوصيات حول السياسات والتدخلات التي تهدف إلى زيادة فرص العمل للشباب في الأردن، التي تنبثق من هذا الدراسة.

على مستوى سوق العمل

- زيادة الشراكات والمشاورات بين الحكومة والقطاعات المختلفة.
- وضع خطط استراتيجية وشراكات بين النقابات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والحكومة لوضع خطة شاملة لمساعدة القطاعات الأكثر تضرراً على التعافي في أسرع وقت.
- دعوة جميع القطاعات المتضررة إلى تقديم تقرير يوضح مدى الضرر والتوصيات المقدمة إلى الحكومة.
- سد الفجوات في القطاعات التي تعتبر غير مرغوبة بالنسبة للشباب، لزيادة إقبالهم على العمل فيها.
- توفير معايير العمل اللائق من خلال تعديل قانون العمل لسد الفجوات في الحماية الاجتماعية، وإدراج عمال المياومة في قانون العمل.
- تقديم الدعم التشريعي من خلال إنشاء نظام للعمال الزراعيين والقطاعات الأخرى غير المشمولة بقانون العمل التي تتوافق مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية: الأجور اللائقة والضمان الاجتماعي والنقل الآمن.
- تفعيل دور النقابات العمالية من أجل تحسين ظروف العمل والدفاع عن حقوق العاملين وتمثيلهم.
- ضمان أن تغطي خطط ومبادرات الطوارئ أيضاً الشركات والعمالة غير المنظمة، وليس فقط المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم القائمة، كما هو الحال الآن.

توصيات عامة لتحفيز سوق العمل والاستفادة من إمكانات النمو:

- تحفيز الاقتصاد الرقمي لدعم فرص العمل الجديدة، على سبيل المثال: من خلال خفض التكاليف مثل الضرائب حتى بشكل مؤقت.
- وضع خطة دعم استراتيجي للقطاع الخاص، على سبيل المثال: استهداف الشركات التي تحتاج دعم الدولة للتعافي

- من تداعيات الوباء.
- تشجيع إنشاء الأعمال التجارية من خلال معالجة التحديات الهيكلية التي تواجهها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي يفرضها النظام الضريبي وارتفاع تكاليف التشغيل للشركات.
- خفض تكاليف الكهرباء المرتفعة التي تواجهها الشركات وضمن التزام شركات الكهرباء والمياه بالتدابير التي أعلنتها الحكومة.
- ضمان التزام البنوك بفترات السماح والاجراءات المعلنة من قبل الحكومة، مثل القروض ذات الفائدة المنخفضة.
- يجب على البنك المركزي والبنوك المحلية وضع برامج تستهدف القطاعات الأكثر تضررا، مثل تخفيف شروط التمويل، لزيادة السيولة والتدفق المالي.

على مستوى الفئات الأكثر ضعفا

- تحسين استهداف واتساع الحماية الاجتماعية، من خلال إنشاء برامج الرعاية الاجتماعية، وتقديم المساعدة النقدية الطارئة والدعم العيني للأسر الضعيفة، وبخاصة للأسر التي ترأسها نساء أو كبار السن أو الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- ضمان الوصول إلى الفرص والتعليم عبر الإنترنت للأسر الفقيرة، من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الأجهزة والاتصال الكافي بالإنترنت.
- نشر المعلومات حول المساعدات والخدمات المتاحة مثل خدمات الصحة النفسية والمعلومات الصحية، ودعم التعلم عن بعد عبر تطبيق واتس آب ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إنشاء صندوق للكوارث لدعم الشباب والعمال وأصحاب العمل.
- عند تصميم السياسات، يجب أن تستند إلى العدالة الاجتماعية من خلال مراعاة مختلف الفئات في المجتمع، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا مثل الأشخاص من ذوي الإعاقة والنساء والشباب وسكان الريف.
- تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية وتحسين نظام التفتيش، وبخاصة في القطاعات غير المنظمة، لتحسين ظروف العمل وبالتالي جاذبية هذه القطاعات.

على مستوى الشباب

- تحسين ظروف العمل والأجور في القطاعات التي ينظر إليها عادة على أنها أقل جاذبية مثل العمل المهني، حيث تسببت الأزمة في تغييرات في عقلية الشباب واستعدادهم للعمل في هذه القطاعات.
- ضمان أن يكون التعليم ملائما لاحتياجات سوق العمل:

- إجراء دراسات سنوية متخصصة ومعقدة حول التخصصات المطلوبة والتخصصات المشبعة في سوق العمل، وتعديل مناهج الجامعات ومراكز التدريب المهني وفقا لذلك.
- تطوير مراكز التدريب المهني، لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، مثل صيانة السيارات الكهربائية والهجينة.
- توعية الشباب للنظر في احتياجات ومتطلبات سوق العمل بدءا من المدرسة، من خلال التوجيه المهني والأكاديمي من الأسرة إلى المدرسة والجامعة.
- التركيز على العمل الحر والمهن الجديدة لتعزيز المهارات المطلوبة مستقبلا، من خلال تشجيع الشباب الأردني على التفكير رقميا، بدءا من المدارس، والتوصل إلى حلول ذات توجه رقمي، وإدراج كفاءات ريادة الأعمال في التعليم كحافز لسلوك ريادة الأعمال في سوق العمل.
- النظر في إمكانية وقيمة التعلم عن بعد للتعليم العام في المستقبل لخفض التكاليف وزيادة التحاق الطلاب في المناطق النائية، ويجب أن يتزامن ذلك مع توفير اتصال إنترنت وأجهزة كافية، كما ينبغي أن يقترن التعليم عبر الإنترنت بفرص لاكتساب مهارات عملية.
- الاستفادة من الإمكانيات الجديدة لإشراك الشباب غير المقيمين في العاصمة من خلال فرص مثل برامج التدريب وبناء القدرات التي انتقلت عبر الإنترنت.

على مستوى ريادة الأعمال

- زيادة الدعم المقدم من وزارة الشباب للشباب في الأزمنة، من خلال التشاور مع الشباب وإشراكهم في عملية صنع السياسات.
- تبسيط العمليات البيروقراطية في إنشاء أعمال تجارية جديدة.
- إشراك الحاضنات وبرامج دعم ريادة الأعمال في مشاريع تخريج الطلاب، لتمكين الطلاب من تطوير هذه المشاريع مع الشركات الناشئة القابلة للتنفيذ والتسويق، إضافة إلى تقديم الدعم من خلال التوجيه والتواصل.
- توفير مرافق مثل مساحات العمل المشترك لمواجهة التحديات مثل ارتفاع الإيجارات.
- دعم الشركات الناشئة للاستفادة من الأسواق في الخارج، على سبيل المثال من خلال تقديم الدعم لتقييم السوق، وتطوير دراسات الجدوى، والاتصال مع الخبراء.

على مستوى القطاعات التي يجب الاستثمار فيها لتوفير فرص العمل للشباب

- الاستفادة من إمكانات النمو لقطاع تكنولوجيا المعلومات، من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل، وزيادة حوافز المستثمرين وتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات الأردنية في الخارج.
- الجمع بين متطلبات ذات العلاقة بمهارات تكنولوجيا المعلومات مع الفرص المتاحة في الزراعة من خلال تصميم استراتيجية لإعادة تشكيل سلسلة القيمة الزراعية مع التكنولوجيا.³
- تشجيع تنويع مهارات قطاع تكنولوجيا المعلومات، مثل الانتقال نحو أحدث التقنيات مثل الواقع المعزز والواقع الافتراضي.
- تشجيع التخصصات الأخرى ذات الصلة بالعمل عن بعد، مثل التسويق الرقمي والترجمة وخدمة العملاء، وغيرها.
- تشجيع السياحة الداخلية ووضع برامج لدمج الشباب.
- الاستفادة من إمكانات النمو في قطاع الأدوية وقطاع إنتاج الإمدادات الطبية، على سبيل المثال: تشجيع السياحة العلاجية.
- تشجيع الاستثمارات ذات الطبيعة التكنولوجية للاستفادة من الإمكانيات الجديدة للعمل الرقمي والعمل عن بعد.

³ التكنولوجيا المبتكرة هو الابتكار الذي يغير بشكل كبير الطريقة التي يعمل بها المستهلكون، الصناعات أو الشركات. وتشمل الأمثلة على التكنولوجيا المبتكرة، التجارة الإلكترونية، ومواقع الأخبار عبر الإنترنت، وتطبيقات التوصيل، وأنظمة تحديد المواقع.



للداسات الاقتصادية والهلوهاتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

للمزيد من المعلومات

شارع الملكة رانيا العبدالله - عمارة العمري - رقم 12 - الطابق الرابع

عمان - الأردن

فاكس: 0096265164492

هاتف: 009625164491

info@phenixcenter.net

phenixcenter@yahoo.com



@phenixcenter

